

ثنائية الأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي

Security and Development in the African Sahel Region

ترغيني أمال¹، زنودة مني²¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، amel.terghini@univ-biskra.dz² جامعة محمد خيضر بسكرة، m.zanouda@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2024/04/15

تاريخ القبول: 2024/03/21

تاريخ الاستلام: 2024/01/25

ملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى تسليط الضوء على واقع الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي وهذا انطلاقاً من مجموعة من المؤشرات الأمنية، السياسية، الاجتماعية و الاقتصادية... إلخ. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه وبالرغم من خصوصية منطقة الساحل الإفريقي باعتبارها واحدة من أهم المناطق الغنية بالثروات الطبيعية و كذا الإمكانيات البشرية الهائلة إلا أنها تعتبر من أكثر المناطق عنفاً وتوتراً ودموية وهذا راجع إلى الواقع السياسي الذي تشهده المنطقة بفعل الانكشاف الأمني وكذا الانتشار الكبير لمظاهر التهديدات الأمنية من جهة أخرى الأمر الذي أثر بشكل كبير على تدني مستوى التنمية في دول الساحل الإفريقي إذ تعتبر المنطقة من أكثر المناطق هشاشة في مختلف المجالات.

كلمات مفتاحية: الأمن، التنمية، إفريقيا، الساحل الإفريقي.

Abstract:

The purpose of our study is to focus on the reality of security and development in the African Sahel region. This is based on a set of security, political, social, and economic indicators ... The study has concluded that despite the uniqueness of the African Sahel region as one of the richest areas in natural resources and enormous human capabilities, it is considered as one of the most violent, tense, and bloodshed-prone regions. This can be attributed to the political situation in the region, driven by security vulnerabilities and the widespread occurrence of security threats. On the other hand, this has significantly impacted the low level of development in the African Sahel countries, as the region is considered highly fragile in various aspects.

Keywords: Security; Development; Africa; African Sahel

المؤلف المرسل: ترغيني أمال، amel.terghini@univ-biskra.dz

مقدمة:

تتميز منطقة الساحل الإفريقي بخصوصية جغرافية وأخرى اقتصادية هامة جدا الأمر الذي جعلها تعد من أهم المناطق جذبا في العالم، نظرا لما تزخر به من إمكانيات طبيعية وبشرية خاصة في مجال الطاقات (النفط و الغاز) حيث تعتبر بديلا استراتيجيا هاما للنفط الشرق أوسطي، إضافة لموقعها الجيو- استراتيجي في قلب القارة الإفريقية مما جعلها محط تنافس للقوى الدولية الكبرى.

بالمقابل لذلك تشهد القارة الإفريقية عموما وخاصة دول الساحل الإفريقي منها نوعا من الانكشاف الأمني الناتج عن العديد من التهديدات المختلفة و التي سببت حالة من عدم الاستقرار السياسي. و كذا تأثير موجات الانقلابات و الصراعات و الحروب ناهيك عن التدهور البيئي والفساد و الفشل الدولاتي بالإضافة إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة خطيرة والتي من شأنها أن تهدد مسارات التنمية بالمنطقة.

و عليه، تطرح دراستنا هذه إشكالية رئيسية مفادها:

كيف أثرت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على مسار التنمية في المنطقة ؟

الفرضيات:

كلما تعددت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل كلما أدى ذلك إلى عرقلة مسار التنمية في المنطقة.

كلما قلت التهديدات الأمنية و تحقق الاستقرار الأمني و السياسي كلما زادت فاعلية المشاريع التنموية بالمنطقة.

يؤثر الوضع الأمني و السياسي والاجتماعي في منطقة الساحل الإفريقي بشكل مباشر على عملية تحقيق التنمية.

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا هذه إلى:

- تحليل طبيعة العلاقة بين مفهوم الأمن و التنمية و العلاقة الترابطية بين المصطلحين.
- تسليط الضوء على الواقع الأمني والاجتماعي و السياسي و الاقتصادي في دول الساحل الإفريقي.

- دراسة تأثير عدم الاستقرار السياسي و الأمني في دول الساحل الإفريقي على التنمية.

منهج الدراسة:

وفي إطار تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة وللإحاطة بموضوع الأمن و التنمية في منطقة الساحل الإفريقي تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يساعدنا في جمع المعلومات ووصفها وتعريفها وتوضيحها من خلال دراسة الواقع الأمني في الساحل وتأثيره على التنمية. إلى جانب ذلك اعتمدت الدراسة على بعض الأدوات الإحصائية التي بوبت في إحصائيات و جداول حول المنطقة.

أولا: طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية

1. مفهوم الأمن والتنمية:

الآراء والمفاهيم سواء للأمن أو التنمية متعددة فبعد أن كان محددًا ضمن إطار المفهوم التقليدي "أمن الأفراد و الدولة"، تغير نتيجة التطور السريع الذي حدث بسبب تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن المتغيرات السياسية في الاستقرار، مما جعل مفهوم الأمن يتوسع ليكون أكثر شمولًا وليتضمن كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات الناتجة عن تأثير هذه المتغيرات، فظهر الأمن الاقتصادي والبيئي و الصحي و الغذائي... إلخ، أما التنمية فهي الأخرى قد تعددت وتطورت وهذا التعدد و التنوع في مفاهيم التنمية جاء كضرورة لما مرت به الإنسانية من تطورات وتغيرات في مختلف المجالات، التي ساهمت بظهور المشاكل والاختلالات وارتفاع مستوى تعرض البشرية للمخاطر و التهديدات، الأمر الذي جعل التنمية تتعدد من حيث المفاهيم والأهداف، ولأن العلاقة بين هذه المفاهيم على درجة كبيرة من التداخل و التشابك كان لا بد لنا من تناول هذه المفاهيم.¹

مفهوم الأمن و على الرغم من الأهمية القصوى لهذا المصطلح ، إلا أنه مثله مثل المفاهيم الأخرى في مجال العلاقات الدولية يتميز بغموضه وبغياب الإجماع بين الباحثين والمختصين حول تعريفه ومعناه سواء من خلال اختلاف قراءاتهم للتحويلات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ثم التطورات الجديدة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.

إن مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير و ذو أبعاد ومستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأبعادها وتوقيتها، فهو أحد المفاهيم المركزية في العلاقات الدولية.²

فالأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وشرح معانيها، كما أنه من الصعب إعطاء تعريف واحد ومحدد لهذه الكلمة فليس هناك اتفاق وإجماع حول تعريف واحد ومحدد للأمن، سننطلق هنا من الدلالة

اللغوية لمصطلح الأمن. حيث يشير لغة إلى الطمأنينة و اليسر و هو عكس الخطر و الخوف³ أما اصطلاحاً فيعتبر باري بوزان الأمن بأنه: "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضاً إلى حد معقول سلسلة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود"⁴ و عليه يكون الوضع الآمن للفرد أو الدولة هو الوضع الذي تتحرر فيه من الخطر مهما تعددت أشكاله، و قد يرتبط بمفهوم التنمية من حيث كونها استراتيجية لتقوية الدولة و بالتالي تعزيز أمنها و بقائها على حد تعبير كينيث والتز.

أما عن مفهوم التنمية فيمكن القول أن هذا المفهوم لم يلقي الأهمية الكبيرة من البحث والدراسات إلى بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا نظراً لانقسام المجتمع الدولي إلى دول فقيرة وأخرى غنية. فبالنسبة لكلمة تنمية لغة مشتقة من نما ينمو نمواً بمعنى زاد وكثر و التنمية تعني الزيادة⁵، يقابلها باللغة الفرنسية أو الانجليزية مصطلح: développement.

تعرف التنمية أيضاً على أنها: "التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي تتم من خلال إيديولوجية معينة، لتحقيق التغيير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها لحالة مرغوب الوصول إليها".⁶ كما تعرف التنمية بشكل عام على "أنها عملية شاملة ومستمرة تعني بتطوير جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين لنوعية الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة"⁷. فالتنمية من خلال هذه التعاريف يقصد بها هي عملية تطور شامل أو جزئي أو مستمر تتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي والتطور والاستقرار بما يتوافق مع الإمكانيات والاحتياجات، وبالتالي فهي عملية ضرورية لكل مجتمع سواء نامي أو متقدم.

2. العلاقة التلازمية بين الأمن والتنمية:

من أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو روبرت مكنمارا وهو رئيس البنك الدولي السابق في كتابه " جوهر الأمن " الصادر عام 1968 حيث يقول فيه: " أن لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية، وإن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك

قد يكون جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن"، ويقول أيضا: "كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، لأن الفقر يؤدي إلى ضرر الإمكانات البشرية اللازمة للتنمية وعدم تلبية الحاجات يلجأ الإنسان إلى العنف،⁸ وبالتالي فالعلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة عضوية متبادلة، أي بمعنى أن تحقيق الأمن أمر حيوي لتحقيق التنمية، فهو شرط ضروري ولكنه غير كافٍ لوحده، كذلك فإن التنمية شرطا ضروريا لتحقيق الأمن لكنها ليست كافية لوحدها لتحقيق الأمن، وبالتالي فانعدام الأمن الداخلي وبغض النظر في مصدره سواء كان فردي أو مؤسسي، سوف ينعكس بشكل سلبي على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الأمن الخارجي في آن واحد، وما لا شك فيه هو أن التهديدات الخارجية تبدأ من الداخل، وبالتالي فإن التعامل السليم مع التحديات الداخلية قد يعد ضرورة أولى لمواجهة التحديات الخارجية، وبالتالي فالتنمية جزء لا يتجزأ من الأمن، والأمن جزء لا يتجزأ من التنمية، فانعدام التنمية سيهدد لا محالة للأمن عاجلا أم آجلا.⁹

كما أن ضعف التنمية وانخفاض أو انعدام دخل الفرد يؤدي إلى ضعف الأمن وهذا يهدد بانتشار مختلف الجرائم والسرقات التي تبدأ بسيطة لسد الاحتياجات ثم تتطور مع الوقت وتتحول إلى جرائم تقف خلفها تنظيمات إجرامية يصعب معها العلاج، وضعف الأمن واختلاله يؤدي إلى الاعتداء على الأموال والأفراد ولهذا يعد الأمن هو المطلب رقم واحد لجميع الحكومات العالم وشعوبها وبتحقيقه يتحقق الازدهار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة.

وإجمالا يمكن القول أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أجمعت كل الاستراتيجيات على إعطاء أهمية كبرى للجانب التنموي لمواجهة التهديدات الأمنية الحديثة، كما اتفق معظم الباحثين على أن التهديدات هي السبب الرئيسي وراء انعدام التنمية خاصة في الدول الهشة كدول الساحل الإفريقي.

ثانيا: إشكالية بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي

1. خصوصية منطقة الساحل الإفريقي:

وفق مقارنة جغرافية. يعرف الساحل الإفريقي بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء و الشريط الفاصل بين المغرب العربي و بلاد السودان وهو معبر تقليدي تجاري بين منطقة غرب إفريقيا من جهة و البحر الأبيض المتوسط، كما أنها منطقة تتقاطع فيها الحضارات و الثقافات

وجسر رابط بين الحضارة الإفريقية السوداء والعربية الإسلامية البيضاء، ولكن التناقضات الثقافية والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع الجيو استراتيجي الهام ويرجع ذلك إلى المزيج المعقد للإثنيات،¹⁰ إذ تعتبر منطقة الساحل من أكثر المناطق من حيث التنوع الاثني، فهي تمثل نقطة التقاء لأعراق وأديان مختلفة، تعيش ضمن أنماط معيشية مختلفة (رعاة رحل، حضر رعاة، مزارعون...)، حيث يمكن تقسيم المنطقة إلى قسمين، قسم جنوبي يقطنه السود و شمالي يقطنه البيض، هذا من جهة و من جهة أخرى تعرف منطقة الساحل العديد من الأزمات و الكوارث على المستويات الاقتصادية و البيئية والإنسانية، فنسب الفقر مرتفعة في دول المنطقة بسبب العجز الاقتصادي وضعف العدالة التوزيعية، إذ يعيش 80% من سكان تشاد تحت مستوى دولار أمريكي واحد في اليوم، بالإضافة إلى ذلك فهي تعاني من المديونية والتبعية الاقتصادية وتراجع نسب النمو نتيجة اعتماد هذه الدول على الاقتصاديات الريعية، إضافة إلى أن هذه المنطقة تعاني أيضا من أزمة الاندماج الوطني وتظهر هذه الأزمة من خلال عجز النظم السياسية على بناء الدولة الوطنية وتوحيد الولاءات دون الوطنية باتجاهها، وهو ما خلق صراعات وموجات عنف سياسي واسعة.¹¹

أما اقتصاديا فيمكن القول أن منطقة الساحل الإفريقي تزخر بإمكانيات هامة يمكن أن تجعل منها قطبا اقتصاديا هاما، فهي تعتبر من المناطق التي تحتوي على ثروات طبيعية استراتيجية جلبت لها اهتماما دوليا كبيرا ، ومن أهم الثروات نجد: النفط والغاز، حيث تضم القارة الإفريقية حوالي 10% من احتياطي النفط العالمي المثبت، ويتركز معظمه بنسبة 60% في منطقة الساحل الإفريقي وتحديدًا في ثلاث دول رئيسية هي نيجيريا والجزائر وليبيا في حين تبلغ احتياطات الغاز المثبتة في القارة حوالي 08% من نسبة الاحتياطات العالمية ويتوزع أكثر من 50% في دولتين هما نيجيريا والجزائر، أما الموارد الطبيعية الأولية فنجد أن منطقة الساحل الإفريقي تزخر بموارد طبيعية كبيرة تتفاوت وتنوع من دولة لأخرى فنجد صناعة التعدين من الصناعات الأساسية في مالي، كما يتم الاعتماد على استخراج الذهب والفوسفات و النحاس والألماس، أما في النيجر فنجد اليورانيوم، الفحم، الحديد الخام و الفوسفات، الذهب أما في غينيا فنجد الألماس، الحديد الخام، النحاس، أما السنغال فنجد أهم المعادن وهو الحديد الخام و الفوسفات.¹²

أما من الناحية جيو سياسية فيمكن القول أن الأوضاع السياسية والاستراتيجية بالنسبة لدول منطقة الساحل تتقارب كون أنظمتها السياسية متشابهة إلى حد كبير، وهذا راجع لأسباب تاريخية وأخرى

اجتماعية، إلى جانب ذلك فإن موقعها الجغرافي جعل منها منطقة جذب و اهتمام للعديد من القوى الكبرى و الجماعات العابرة للقوميات، سواء كانت إرهابية أو ناشطة في الجريمة المنظمة والتجارة غير المشروعة.¹³

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق عنفا ودموية. فحتى الأزمات في هذه المنطقة لها نوع من الخصوصية والتي تتمثل في انعدام الأمن وانحياز عميق في النسيج الاجتماعي (كالكرهية بين المجتمعات وكذلك العنف الجماعي).¹⁴

أما صحيا، فيمكن القول أن المؤشرات الصحية السيئة في منطقة الساحل الإفريقي تعكس مدى هشاشة الوضع الصحي في المنطقة وهذا بسبب وجود مجموعة من العوامل المتقاربة كنقص في المراكز الصحية ونقص مهارات الموظفين المتخصصين في القطاع وسوء نوعية تقديم الرعاية بالإضافة إلى الفساد وسوء الإدارة وغياب أي ضمان اجتماعي.¹⁵ ناهيك عن تعرض هذه المنطقة لظاهرة التغير المناخي، إذ و على الرغم من أن دول الساحل الإفريقي تساهم بأقل من 01% من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية إلا أنها تعتبر من أكثر المناطق عرضة في العالم لموجات الجفاف و الفيضانات وموجات الحر الشديدة وغيرها من التأثيرات المناخية الناجمة عن ظاهرة التغير المناخي إذ تأتي في مقدمتها ثلاث دول وهي مالي و التشاد و النيجر ضمن المراكز السبعة الأولى للبلدان المعرضة لتغير المناخ، فمنذ عام 2000 تأثر ما متوسطه 248.000 شخص سنويا بالفيضانات التي دمرت المنازل و الطرق وغيرها من البنية التحتية، وفي نفس الوقت أضر الجفاف بأكثر من 20 مليون شخص بين عامي 2016 و 2020 بسبب انعدام الأمن و الغذاء، وبالتالي أثرت هذه الظاهرة المناخية على مكاسب التنمية في المنطقة من خلال تأثيرها على الصحة والتغذية معا كما ساهمت في تفاقم معدلات الفقر وزادت من حدة الصراع و العنف.¹⁶

2. الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي وتأثيره على التنمية:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي أزمات سياسية معقدة ومتشابكة مصدرها الرئيسي هو الفشل الدولاتي ناهيك عن وجود تحديات أمنية متعددة الأوجه مثل: التنظيمات الإرهابية وتجارة الأسلحة و ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة... إلخ من الظواهر الأمنية الجديدة. ولعل هذا الأمر راجع إلى مجموعة من المؤشرات منها:

المؤشرات الاقتصادية: تعتبر دول الساحل الإفريقي دولا هشة من الناحية الاقتصادية وتحتل عموما المرتبة الأدنى من التصنيف الدولي من حيث الاستقرار والتنمية إذ يعيش حوالي 40% من سكانها

تحت خط الفقر ومستوى التنمية و تعتبر أيضا واحدة من أدنى المعدلات في العالم وهذه الدول أيضا هي من بين الدول التي لديها أعلى معدلات البطالة في قطاع الزراعة تتصدرها تشاد بـ 87% في هذه المنطقة القاحلة، كما يشكل استمرار معدلات المواليد تأثير على مستوى التنمية والاقتصاد وهذا من خلال أن عدد السكان في دول الساحل الخمس (بوركينافاسو ومالي وموريتانيا و النيجر و التشاد يمكن أن يصل إلى 330 مليون نسمة في عام 2050 وهو رقم يمكن مقارنته بعام 2015 حوالي 135 مليونا، والحقيقة أن حجم هذه الزيادة الديمغرافية يعقد إلى حد كبير أي محاولة لتحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي على المدى الطويل، هذا من جهة و من جهة أخرى يطرح مشكل تغير المناخ مجموعة من المشاكل الاقتصادية وخاصة القضايا الانسانية الشائكة بحيث يعمل حوالي أكثر من 90% من القوى العاملة في القطاع غير الرسمي أين يتعرض بعض العمال وأسرههم إلى اضطرابات ذات الأصل المناخي و البشري، فعدم توفر فرص كافية للري بالإضافة إلى سوء نوعية الأراضي و الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار وكذلك قلة فرص العمل في المناطق الريفية كل هذه العوامل تضر بالاقتصاد الرعوي والزراعي بل وأصبحت تعتبر كمحفزات للحركات الهجرة الجماعية، ناهيك عن عنصر الفساد في منطقة الساحل الإفريقي إذ يعتبر مشكلة رئيسية أخرى من منظور تنموي مزدوج،¹⁷ الأمر الذي ينعكس على الاستثمار الداخلي و الخارجي للمنطقة ككل.

كما أشار مؤخرا تقييم أصدره معهد المياه والبيئة والصحة التابع لجامعة الأمم المتحدة في عام 2023 الخاص "الأمن الماء العالمي" أن من بين ما يقرب من 7.8 مليار شخص في 186 دولة يعاني حوالي 5.2 مليار شخص (72%) من انعدام الأمن المائي ويشمل هذا الرقم 1.3 مليار إفريقي، وبحسب هذا التقرير فإن 13 دولة إفريقية تعاني من انعدام الأمن المائي الحاد وهي: الصومال، نيجيريا، تشاد، جنوب السودان، سيراليون، مدغشقر، جيبوتي السودان، جزر القمر، إريتريا، ليبيريا، إثيوبيا، ليبيا. ويسرد هذا التقرير أن هذا الانعدام وراءه دوافع رئيسية منها: عدد سكان العالم و النمو الاقتصادي و الصراعات وآثار تغير المناخ، كما أشار هذا التقرير أيضا أن المناطق الأقل أمانا هي إفريقيا بما فيها منطقة الساحل الإفريقي إذ و بالرغم من أن إفريقيا تتمتع بوفرة في المياه إلا أنها تعتبر من المناطق المتضررة من انعدام الأمن المائي.¹⁸

المؤشرات السياسية والأمنية:

تعتبر منطقة الساحل الأفريقي من أهم المناطق التي تشهد توترا كبيرا في الآونة الأخيرة، وهذا بفعل مجموعة من العوامل المترابطة مع بعضها البعض فالأزمات السياسية العديدة وهشاشة الأنظمة والفشل الدولي وضعف التنمية وعدم الاستقرار السياسي كلها عوامل تؤثر كثيرا على عملية تحقيق التنمية في المنطقة.

حيث تعاني القارة الإفريقية بشدة من الصراعات والعنف المسلح بالإضافة إلى المأساة التي تسببها هذه الصراعات والتي تكلف القارة الإفريقية نحو 18 مليار دولار سنويا الأمر الذي سيؤثر حتما على التنمية بشكل خطير¹⁹.

فقد شهدت القارة الإفريقية مؤخرا حوالي 11 محاولة انقلاب في منطقة الساحل لوحدها منذ عام 2020، وهذا يوضح لنا الانعكاسات التي تثير القلق من استمرار هشاشة الوضع ويصنف حوالي 40% من البلدان في القارة الإفريقية بأنها هشة أو في حالة صراع، إذ وبالرغم من أن التكاليف الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي ليست بالأمر الجديد إلا أن زيادة التشتت الجغرافي- الاقتصادي تزيد من التوترات السياسية و الاجتماعية في بعض البلدان الهشة ومنها منطقة الساحل، فعلى سبيل المثال تحولت الحرب التي اندلعت في السودان في مطلع عام 2023 إلى واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في إفريقيا كما واشتد في شهر أبريل الصراع الذي تفاقم بسبب التضخم وتدهور حالة الأمن الغذائي مما أدى إلى نزوح أكثر من خمسة ملايين شخص قسريا وترك أكثر من 20 مليون أي 42% من سكان السودان يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي.²⁰ كذلك هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الإفريقية الاخرى، و الجدول التالي يوضح نسبة انتشار نقص الغذاء في افريقيا:

الجدول 1: يبين نسبة انتشار النقص التغذوي في العالم و القارة الإفريقية(2010-2022).

انتشار النقص التغذوي (بالنسبة المئوية)									
السنوات	2010	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
العالم	597.8	588.9	586.4	571.8	586.8	612.8	701.4	738.9	735.1
افريقيا	159.2	189.6	204.1	207.9	215.6	225.1	254.7	270.6	281.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023.

يشير الجدول أعلاه أن القارة الأفريقية لا تزال تشهد أزمات غذائية خطيرة خاصة في سنة 2022، وهذا راجع إلى ما تعرفه القارة السمراء من أزمات سياسية وأمنية واقتصادية حادة أين نجد أن النسبة قد ارتفعت في سنة 2022 على باقي السنوات.

إلى جانب ذلك، يؤثر الوضع الأمني والسياسي في منطقة الساحل الإفريقي كثيرا على التنمية في القارة الإفريقية خاصة مشكل التنظيمات الإرهابية، حيث نجد أن عدد الوفيات الناتجة عن الإرهاب في منطقة الساحل (بوركينافاسو، الكاميرون، تشاد، غينيا، موريتانيا، مالي، السنغال، نيجيريا، النيجر) ارتفعت عشر مرات بين عامي 2007 و عام 2021، إذ بلغت نسبة الوفيات في المنطقة 35% من إجمالي الوفيات الناتجة عن الإرهاب في العالم عام 2021 مقارنة بنسبة 1% فقط في عام 2007 حيث شهدت مالي لوحدها أكبر حصة من ناحية عدد الهجمات الإرهابية والوفيات في العقد الماضي حيث زادت نسبة الهجمات بنسبة 56% والوفيات الناتجة عن الإرهاب بنسبة 46% بلغت حوالي 574 حالة وفاة مقارنة بالسنوات السابقة، فالمنطقة الحدودية الثلاثية التي تشمل حدود مالي مع النيجر و بوركينافاسو، تعتبر من أكثر المناطق الأكثر تضررا من الهجمات الإرهابية حيث شهدت أكثر من 70% من هجمات عام 2021، كما دخلت النيجر قائمة الدول العشر (10) الأكثر تضررا من الإرهاب في عام 2021 حيث سجلت لأول مرة 588 حالة وفاة أي بزيادة قدرها 100% عن عام 2020 كما بلغ عدد الوفيات 78% من المدنيين لتصبح بذلك النيجر صاحبة ثالث أكبر عدد قتلى من المدنيين.²¹

وبالتوازي مع عدم الاستقرار عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايدا واسعا وخطيرا للتهديدات أمنية غير عسكرية، وتتمثل هذه التهديدات في:

الإرهاب: استفاد الإرهاب من الانكشاف الأمني الذي تعرفه منطقة الساحل. حيث النزاعات والحروب الأهلية وانتشار الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها، وعدم الاستقرار السياسي والمؤسسي إلى جانب العجز الاقتصادي واستفحال ظاهرة الفقر هناك، فتمركز هناك ما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي، حيث تصاعدت العمليات الإرهابية في الساحل وجنوب الصحراء، واستهدفت هذه العمليات بلدان المنطقة، سواء في شكل اعتداءات على قوات الأمن، كما حدث مؤخرا في مالي، أو ضد أماكن مقصودة كما حدث في القاعدة البترولية بتيقنتورين بعين أمناس في الجنوب الشرقي للصحراء الجزائرية في 2013

أو عن طريق اختطاف السواحل مقابل دفع الفدية كما يقوم الإرهابيون بتأمين ممرات عبور تجارة المخدرات والأسلحة مقابل أرباح تدفعها هذه الأخيرة، وما زاد من تأزم الوضع في المنطقة هو امتلاك الجماعات الإرهابية لأجهزة مراقبة متطورة، قد لا تملكها جيوش المنطقة والأكثر من ذلك محاولة استغلال ما يسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي لأقليات الطوارق وتشجيعها على الانفصال على الحكومات المركزية في الساحل، كما حدث في إقليم **قاوو تومبوكتو بمالي**، وهو الأمر الذي يصعب من مأمورية استتاب الأمن و السلم هناك.²²

الجريمة المنظمة: تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بخصائص طبيعية وطول الحدود البرية و شساعة المساحة جعلها في انكشاف أمني ما جعل جماعات الجريمة المنظمة تتوسع في زيادة نشاطها مخترقة حدود دول الساحل الافريقي لتقوم بكافة عمليات التهريب وتجارة الأسلحة وتهريب المهاجرين غير الشرعيين من الصحراء الكبرى إلى دول أوروبا المطلة على البحر الأبيض المتوسط والتي أصبحت منطقة عبور ونشاط لمختلف صور الاجرام، كما تعد دول الساحل الافريقي منطقة عبور لمادتي **الكوكايين والهروين** المهربة من قبل جماعات الجريمة المنظمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا الذي يعد طريقا دوليا، زيادة على تجارة **الكوكايين** هناك تجارة وزراعة القنب الهندي المنتشرة بكثرة في منطقة شمال افريقيا.²³

الهجرة غير الشرعية: ساهمت عوامل كثيرة ومتعددة كظاهرة التغيرات المناخية و الظروف المعيشية الصعبة وكذا الحروب و النزاعات والانقلابات إلى تزايد كبير لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي اجتاحت العالم خاصة في الدول التي تعرف تدني مستويات التنمية كدول الساحل الإفريقي. تعد منطقة الساحل الإفريقي من أفقر مناطق العالم التي تعاني حالات متنامية من اللا-أمن السياسي والاقتصادي و الاجتماعي و الصحي و البيئي، انعكست بدورها على الحالة الأمنية و المعيشية و النفسية للأفراد فدفعت بهم إلى اتخاذ طريق الهجرة غير الشرعية سبيلا للهروب نحو دول الشمال²⁴ التي تعرف أساسا مستويات تنمية عالية.

وحسب تقرير **مركز إفريقيا** للدراسات الاستراتيجية الصادر في 03 فيفري 2023 فإن من بين 1.5 مليون إفريقي يهجرون قسرا فحوالي 85% من دول جنوب السودان، جمهورية كونغو الديمقراطية، الصومال، السودان، نيجيريا، إثيوبيا، جمهورية إفريقيا الوسطى و الكاميرون وكلها في حالة صراع، أي أن الصراع والحكم المستبد هم الدافعان الرئيسيان للنزوح في إفريقيا.²⁵

تتميز القارة الإفريقية بمجموعة من المشاكل الكبرى و التي تلخص عمق المعضلة الإفريقية، فالوفرة السكانية و انتشار الفقر وقلة الموارد الطبيعية المتاحة وخاصة المياه ناهيك عن التدخلات الخارجية المتعددة والصراعات والحروب بشتى أنواعها²⁶ كل هذه المشاكل تقلل من احتمالية تحقيق التنمية في المنطقة وهذا نظرا لانعدام عنصر مهم ألا وهو الأمن.

وعلى العموم يمكن القول أن مستوى التنمية في منطقة الساحل الإفريقي ما زالت دون المستوى المطلوب وهذا راجع إلى تدني مستويات المعيشة من ناحية ونقص للموارد وكذا الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة والأزمات وهشاشة البنى التحتية و تأثير التهديدات الأمنية وغيرها من العوامل التي تحول دون تحقيق تنمية حقيقية للمنطقة.

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أنه وبالرغم من أهمية منطقة الساحل سواء من الناحية الجيو سياسية أو الناحية الاقتصادية إلا أنها تعتبر من الدول ذات المستويات المتدنية في مجال التنمية وهذا راجع إلى مجموعة من المؤشرات أهمها:

- أنها تعتبر منطقة من أهم المناطق عنفا وتوترا في العالم.
- تشهد منطقة الساحل صراعات وانقلابات سياسية إذ تعتبر السمة المميزة في هذه المنطقة.
- الفشل الدولاتي والذي يعتبر السبب الرئيسي وراء انتشار مظاهر التهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة خاصة التنظيمات الإرهابية و جريمة الرشوة و الجريمة المنظمة و تجارة الأسلحة و البشر وظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعرف تزايدا واضحا في الآونة الأخيرة.
- يؤثر عامل عدم الاستقرار وانعدام الأمن في دول الساحل الإفريقي على التنمية في المنطقة ككل فالمؤشرات التي تم التطرق إليها في الدراسة بالإضافة إلى مؤشرات أخرى تبين أن التنمية في دول الساحل تعرف تدني ملحوظ على غرار باقي مناطق العالم.
- يعكس الوضع السياسي والأمني الذي تعرفه دول الساحل الإفريقي من خلال هشاشة البنى التحتية وتدني مستويات المعيشة و انتشار الفقر ناهيك عن التدهور البيئي الذي تعرفه منطقة الساحل بفعل تأثير ظاهرة التغير المناخي بالإضافة إلى الانتشار الكبير لأنواع الجرائم في تدني مستوى التنمية أو انعدامه بصفة كبيرة في القارة الإفريقية.

توصيات الدراسة:

- لتحقيق التنمية في منطقة الساحل ارتأينا تقديم مجموعة من الاقتراحات أهمها:
- تعزيز كل الجهود سواء الإقليمية أو الدولية من أجل إصلاح الأنظمة الإفريقية وخاصة دول الساحل الإفريقي كخطوة أولية للقضاء على الصراعات و العنف الداخلي في المنطقة انطلاقا من أن لا وجود للتنمية بدون أمن.
- تشجيع الاستثمار الخارجي بهدف تحسين اقتصاديات منطقة الساحل الإفريقي.
- تشجيع التعاون بين دول الساحل الإفريقي من أجل القضاء على التنظيمات الإرهابية التي تعتبر السبب وراء تخلف هذه المنطقة.
- محاولة معالجة القضايا السياسية داخليا وعدم السماح بالتدخل الخارجي في المنطقة.
- ضرورة توفر الإرادة السياسية لزعماء دول الساحل الإفريقي فلا أمن و لا تنمية بدون توحيد الجهود الإفريقية.

الهوامش

- ¹ - براول الطيب، الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة دكتوراه، (تخصص الأمن والتنمية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018-2019)، ص 18.
- ² - سليمان عبد الله الحري، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتحدياته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (2008)، ص 09.
- ³ قاموس المنجد في اللغة و الأدب و العلوم، 1998، المكتبة الشرقية، ص 18
- ⁴ توفيق بوسقي ، مدرسة كوبنهاغن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، دراسات استراتيجية، مصر: المعهد المصري للدراسات، ، 2019، ص 2.
- ⁵ عبد الرحمان عباس محمود، "التنمية الاقتصادية في الفكر الاسلامي"، مجلة الجامعة العراقية، العدد: 36/2016، ص: 197.
- ⁶ - نور الصباح عكنوش، نور الدين حتوت، "الأمان والتنمية: المفهوم والمداول والتأثير-دراسة حالة الجزائر-"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 03، (2018)، ص 199.
- ⁷ - عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2021)، ص 01.

- ⁸ - بروال طيب، مرجع سابق، ص ص 70-71.
- ⁹ - تبينة راوية، تأثير الاستراتيجيات الأوروبية على مسار التنمية في الجزائر، رسالة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015)، ص 46
- ¹⁰ - قلاع الضروس سمير، "منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيو سياسية"، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، (2020)، ص 336
- ¹¹ - مراد بن قيطه و فاطمة الزهراء بويده، "التنافس الدولي على منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على المصالح الاستراتيجية الفرنسية"، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 03، العدد 01، (2016)، ص ص 214-216.
- ¹² - مشاور صيفي، "دور الجغرافية السياسية في تكوين الدولة في منطقة الساحل الافريقي"، مجلة الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، (2016)، ص ص 219-221.
- ¹³ - عمر فرحاتي ومريم براهيمى، الأزمة في الساحل الافريقي: الخلفيات والأبعاد، (الجزائر: الدار الجزائرية، 2017)، ص 64.
- ¹⁴ -Axel Augé, les réformes du secteur de la sécurité et de la d défense en Afrique sub-saharienne :vers une institutionnalisation de la gouvernance du secteur sécuritaire, éditions De Boeck Supérieur, Dans **Afrique contemporaine**,N°218,2006,p64.
- ¹⁵ -Jean-Pierre Olivier de Sardan, Valéry Ridde, **Public policies and health systems in Sahelian Africa : theoretical context and empirical Specificity**,Olivier de Sardan and Ridde BMC Health Services Research 2015,p01.
- ¹⁶ -Ellysar Baroudy, Paul Kriss, and Yue Man Lee, and includes Natalie Weigum, Sarah Lynagh, and Michael Evers, **G5 SAHEL REGION**, western and central Africa ,public disclosure authorized, june 2022,p p 05-08.
- ¹⁷ - Ahmet Berat Conkar, **Développement et sécurité dans la région du sahel**, Rapport,GROUPE SPÉCIALMÉDITERRANÉE ETMOYEN-ORIENT (GSM), Turquie, Décembre2020, pp02-04.

¹⁸ -Kingsley Ighobor, La conférence de l'ONU sur l'eau permet à l'Afrique, où la sécurité de l'eau est précaire, de remporter quelques victoires, 03 Avril 2023, AfriqueRenouveau,

<https://www.un.org/africarenewal/fr/magazine/avril-2023/la-conf%C3%A9rence-de-lonu-sur-leau-permet-%C3%A0-lafrique-o%C3%B9-la-s%C3%A9curit%C3%A9-de-leau-est>

¹⁹ -Alain Simon, Kalachnikov Maladie de l'Afrique, édition Grand Orient de France , Dans **Humanisme**, N°280, 2008 , P117.

²⁰ - مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، افريقيا : إصدار خاص سعيًا لنمو أقوى وأكثر صلابة، مراكش 2023، ص ص 04-05.

²¹ - مؤشر الارهاب العالمي 2022 قياس تأثير الارهاب، نقلا عن الموقع: <https://www.imctc.org/ar/eLibrary/INTRReports/Pages/report18052022.aspx?fbclid=IwAR27RAAWWLf0XS6igH7gHHC2QM-13DMjteRRARnylHZVWEetfyrF3cECRs>

²² - مصطفى ونوغي، "إشكالية بناء الأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 22، العدد 02، (2021)، ص ص 646-647.

²³ - خليفة مُجَد، "منطقة الساحل الافريقي بين التدخلات الغربية والأمن والتنمية"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 05، العدد 02، (2022)، ص ص 78-79.

²⁴ - فريدة حموم، "الهجرة غير الشرعية في الساحل الافريقي: أسبابها وتداعياتها على الأمن الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، المجلد 13، العدد 18، (2022)، ص 84.

²⁵ -مركز افريقيا للدراسات الاستراتيجية، 2023-03-02، نقلا عن الموقع: [https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-](https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-2023/?fbclid=IwAR1IV79svYG25EUOOhJWlCIqyg05gITP7cVjBQ88v0QzKwikHwPOjPj5H7I)

[2023/?fbclid=IwAR1IV79svYG25EUOOhJWlCIqyg05gITP7cVjBQ88v0QzKwikHwPOjPj5H7I](https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-african-migration-trends-to-watch-in-2023/?fbclid=IwAR1IV79svYG25EUOOhJWlCIqyg05gITP7cVjBQ88v0QzKwikHwPOjPj5H7I)

²⁶ -Mehdi Lahlou, les causes multiple de l'émigration africaine irrégulière ,Editions Association Population a Avenir, Dans **Population a Avenir**, N°676, 2006, p04.